الفصل الرابع

المرأة في الحضارة الغربية

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

أعطى الإسلام للمرأة كل الحقوق، وحررها كما ينبغي أن يكون التحرير، لأنه شريعة الله العادل الحكيم، وشهد المجتمع الإسلامي في عصر النبوة وبعد عصر النبوة وإلى يومنا صورًا شتى من المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للمرأة ولم تنتقص حقوق المرأة في مجتمعاتنا إلا بعد غياب شريعة الإسلام عن الحكم أو سوء تطبيقها وما أصاب النساء في ذلك من الحيف والظلم أصاب الرجال أيضًا، أي أنه كان جزءًا من انحطاط عام.

أما في التصور الإسلامي الصحيح وفي المجتمعات التي تحتكم إلى شريعة الإسلام قلبًا وروحًا فإن المرأة كائن مستقل مكلف، لها ذمتها المالية المستقلة ولها الحق في حضور الاجتماعات الدينية والسياسية، بل وتروي الحديث عن الرسول ﷺ ولها الحق في العلم والعمل والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل تحاور الرجال بما فيهم الرسول ﷺ نفسه وتشير عليه، بل وتستدرك على الصحابة في بعض الأمور وتخطئهم في قضايا الفقه ويأخذ خليفة المسلمين عمر بن الخطاب برأيها ويعلن خطأه أمام جمع كبير من المسلمين ومن فوق المنبر.

◆◆◆

المرأة في الحضارات القديمة والحديثة

أما في الحضارات الأخرى، فإن المرأة قديمًا وحديثًا أي في الحضاراتِ القديمة والحديثة كانت ولا تزال مظلومة مهضومة الحقوق أو سلعة تباع وتشترى أو خاضعة للاستغلال.

ففي المجتمع العربي الجاهلي قبل الإسلام كانت المرأة مظلومة في كثير من حقوقها فليس لها حق الإرث، وليس للطلاق عدد محدود، ولا لتعدد الزوجات حد معين، ولم يكن لها الحق في اختيار زوجها بل كان هذا الحق في يد أبيها أو أخيها، بل كان الابن الأكبر للأب الميت له الحق في وراثة زوجات أبيه كبقية أموال أبيه ويمكن له أن يتزوجهن، بل ووصل الأمر إلى حد قتل البنات المولودات خشية الفقر أو العار في بعض القبائل العربية[1].

وفي شريعة حورابي كانت المرأة تحسب في عداد الماشية المملوكة حتى أن من قتل بنتًا لرجل كان عليه أن يسلم بنته ليقتله أو يتملكها، وفي شريعة مانو كانت المرأة قاصرة طيلة حياتها ولم يكن لها حق في الحياة بعد وفاة زوجها بل يجب أن تموت يوم موت زوجها وأن تحرق معه وهي حية على موقد واحد، واستمرت هذه العادة حتى القرن السابع عشر حيث أبطلت على كره من رجال الدين الهنود، والفتاة في الهند كانت تقدم قربانًا للآلهة لترضي، وجاء في شريعة الهندوس : «ليس الصبر المر والريح والموت والجحيم والسم والأفاعي والنار أسوأ من المرأة»[2].

(١) د. عبد الودود شلبي – في محكمة التاريخ – دار الشروق القاهرة- ١٩٩١.

(٢) د. عبد الودود شلبي – في محكمة التاريخ – دار الشروق القاهرة- ١٩٩١.

وكان الكاهن عند الأشوريين والبابليين يجمع العذارى مرة كل عام ويبيعهن في المزاد العام، وبعد الشراء إذا لم تعجب الفتاة الشاري فمن حقه أن يردها ويسترد ثمنها[١].

وفي اليهودية المحرفة طبعًا، كانت بعض طوائف اليهود تعتبر البنت في مقام الخادمة، وكان لأبيها الحق في أن يبيعها قاصرة، وما كانت لترث إلا إذا لم يكن لأبيه ذرية من البنين وإلا ما كان يتبرع به لها أن تنقل ميراثها إلى سبط آخر، واليهودية المحرفة تعتبر المرأة لعنة لأنها أغوت آدم[٢].

وفي المسيحية المحرفة فإن الزواج يجب الابتعاد عنه وأن الأعزب عند الله أكرم من المتزوج، وأن المرأة باب الشيطان، وأن جمالها سلاح إبليس للفتنة والإغراء، وفي القرن الخامس اجتمع مجمع «ماكون» للبحث في مسألة «هل المرأة لحم وجسم لا روح فيه؟ أم أن لها روحًا؟» وأخيرًا قرروا أنها تخلو من الروح الناجية من عذاب جهنم ماعدا أم المسيح!

وفي عام ٥٨٦ للميلاد عقد الفرنسيون مؤتمرًا للبحث: هل تعتبر المرأة إنسانًا أم غير إنسان؟ وأخيرًا قرروا أنها إنسان خلقت لخدمة الرجل فحسب.

ومن أقوال القديسين المسيحيين فيها – طبعًا المسيحية المحرفة – يقول القديس سوستام: إن المرأة شر لا بد منه، وأنه مرغوب فيها وخطر على الأسرة والبيت، وأنها فتاكة ومصيبة مموهة.

ويقول القديس ترتوليان: أنها مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان ناقضة لنواميس الله، مشوهة لصورة الله أي الرجل[٣].

(١) الغزالي حرب – استقلال المرأة في الإسلام – دار المستقبل العربي القاهرة – بدون تاريخ.

(٢) د. عبد الودود شلبي – مرجع سابق.

(٣) د. عبد الودود شلبي – مرجع سابق.

أما في الحضارة اليونانية والإغريقية والرومانية، وهي التراث الحضاري الذي اعتمدت عليه أوروبا في نهضتها الحديثة وخاصة بعد بعث ذلك التراث فيما يسمى بعصر النهضة في أوروبا والذي تعتبر الحضارة الأوروبية حاليًا آخر تطوراته، فإن المرأة عند اليونان رجس من عمل الشيطان، وكانت محتقرة، ومن الناحية القانونية كانت المرأة عندهم تباع وتشترى في الأسواق وهي مسلوبة الحرية والكرامة، وليس لها الحق في الإرث، وليس لها ذمة مالية مستقلة.

وفي آخر عهد الحضارة اليونانية أباحوا الجنس الحرام والشذوذ وغيره مما أثر على المرأة كثيرًا، كما هو حادث الآن في أوروبا[1].

أما عند الرومان فلم يكن للمرأة الحق في اختيار زوجها، ولم يكن لها ذمة مالية مستقلة.

وفي أوروبا الحديثة بيعت المرأة سنة ١٧٩٠ في أسواق إنجلترا بشلنين لأنها ثقلت بتكاليف معيشتها على الكنيسة التي كانت تؤويها، وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٢ محرومة من حقها الكامل في ملك العقار وحرية المقاضاة، وكان تعليم المرأة سمة تشمئز منها النساء والرجال، ففي سويسرا عندما دخلت امرأة جامعة جنيف عام ١٨٤٩ لتتعلم الطب وهي اليصابات بلا كويل قاطعتها النساء واحتقرنها وكذلك الرجال، وفي أمريكا عندما أقيم معهد لتعليم النساء الطب في مدينة فيلادلفيا سنة ١٨٧١ أعلنت نقابة الأطباء في المدينة براءتها من كل طبيب يقبل التعليم في ذلك المعهد النجس، بينما الأمر في الإسلام مختلف فمثلاً وقبل أربعة عشر قرنًا كان هناك

(١) من بحث مقدم للمؤتمر المشبوه للمرأة والذي عقد تحت رعاية نوال السعداوي سنة ١٩٨٦ ومولته الدوائر الغربية المشبوهة، ورغم ذلك وجدنا من بين الباحثات اللاتي تقدمن بأبحاثهن في المؤتمر من يعترف بأن المرأة في أمريكا غير متحررة وليست أكثر من سلعة.

طبيبات مثل رفيدة يصنعن خيمة يداوين فيها الجرحى والمرضى.

والقانون الإنجليزي حتى عام ١٨٠٥ كان يبيح للرجل أن يبيع زوجته وقد حدد ثمن الزوجة بسبعة بنسات، وقد حدث أن باع إيطالي زوجته لآخر على أقساط، فلما امتنع المشتري عن سداد الأقساط الأخيرة قتله الزوج البائع، ولما كانت الثورة الفرنسية ١٧٨٩ وأعلنت تحرير الإنسان من العبودية والمهانة لم تشمل بنودها على المرأة، فنص القانون المدني الفرنسي على أنها ليست أهلاً للتعاقد دون رضا وليها، وقد حدد النص القانوني في فرنسا القصر على أنهم الصبي والمجنون والمرأة، واستمر ذلك حتى عام ١٩٣٨ حيث تم تعديل بعض نصوص القانون، إلا أنها مازالت تحمل بعض القيود على تصرفات المرأة المتزوجة.

وحتى عندما أعلنت أوروبا التحرر الكامل للمرأة، فإنها في الحقيقة فعلت ذلك لتحويل المرأة إلى سلعة تدخل في سوق الرأسمالية البشع وفتحت الباب واسعًا أمام الإيدز والمخدرات والانتحار والجنون، لأن المرأة في حقيقة الأمر لم تتحرر ولكنها استعبدت لآلة السوق القاسية ليس أكثر.

وإذا كانت أمريكا هي كعبة العلمانيين فانظر مثلاً إلى آخر الإحصائيات بشأن عمل المرأة ومشاركتها في السياسة، تقول تلك الإحصائيات أن نسبة العاملات في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٢٪ من عدد القادرات على العمل، كما أن نسبة النساء في المجلس التشريعي «الكونجرس» بلغت ٤٪، وهذا يثبت أن حق المرأة في العمل في أمريكا ليس إلا مجرد وسيلة لإشباع حاجات السوق، فإذا كانت هذه السوق غير محتاجة إلى ذلك تدنت مستويات عمل المرأة لتصل على ٢٪ مثلاً، ويتم الاستغناء عن النساء العاملات بصرف النظر عن حاجاتهن، وعلى كل حال فالمرأة والرجل ضحايا لقوانين السوق في الغرب.

ويمكن أن تقارن هذا مثلاً بعدد العاملات في بلد مثل مصر بأنه يراعي الإسلام الرجعي الذي يحرم المرأة من حقوقها كما قالت نوال السعداوي مثلاً في مؤتمر المرأة المشبوه الذي عقد سنة ١٩٨٦، ويمكن أيضًا مقارنة نسبة المشاركة السياسية في إيران الإسلامية مثلاً حيث وصل عدد النائبات في البرلمان الأخير تسع سيدات[١].

والمجتمعات الغربية التي تمنع قانون تعدد الزوجات، والتي يريدنا البعض أن نقلدها، وهي نفسها تدفع ثمن هذا المنع، لأن تعدد الزوجات شرع رحمة بالمرأة أساسًا. فمن البديهي أن عدد النساء في العالم أكثر من عدد الرجال، ويعني منع التعدد أن نفتح باب العنوسة لكثيرات من النساء، ونفتح الباب أيضًا للعلاقات المحرمة التي ستكون على حساب المرأة الثانية أو الثالثة التي بدلاً من أن تكون زوجة لها حقوق الزوجة شرعًا وقانونًا ستكون مجرد عشيقة يلقيها الرجل في الطريق في أي وقت يشاء حقوق ولا كرامة، ولأن تعدد الزوجات حاجة بديهية وضرورة أيضًا فإن أهالي بون مثلاً تقدموا بطلب إلى السلطات سنة ١٩٤٩ يطلبون فيه أن يُنص في الدستور الألماني على تعدد الزوجات، بل إن المؤتمر الذي عقد في ميونخ سنة ١٩٤٨ والذي بحثت إحدى لجانه مشكلة زيادة عدد النساء في ألمانيا أضعافًا مضاعفة بعد الحرب العالمية الثانية أوصى بالمطالبة بإباحة تعدد الزوجات كحل لمشكلة زيادة عدد النساء على الرجال في ألمانيا[٢].

وقد اعترف الكثيرون من المفكرين الغربيين بصواب فكرة تعدد الزوجات مثل جرونيوس العالم القانوني المشهور[٣].

(١) نقلاً عن محمد عبد القدوس – جريدة الشعب – مايو ١٩٩٢.

(٢) محمد يوسف موسى – في الأحكام الشخصية.

(٣) العقاد – حقائق الإسلام وأباطيل خصومه.

أما شوبنهور الفيلسوف الألماني المعروف فيصف أحوال النساء في ظل غياب تعدد الزوجات قائلاً: «ولا تعدم المرأة في الأمم التي تجيز تعدد الزوجات زوجًا يتكفل بشؤونها، والمتزوجات عندنا نفر قليل وغيرهن لا يحصين عددًا تراهن بغير كفيل بين: بكر من الطبقات العليا قد شاخت وهي هائمة متحسرة، ومخلوقات ضعيفة من الطبقات السفلى يتجشمن الصعاب ويتحملن شاق الأعمال وربما ابتذلن فيعشن تعيسات متلبسات بالعار والخزي، ففي مدينة لندن وحدها ثمانون ألفًا من البنات العموميات سفك دماء شرفهن على مذابح الزواج، ضحية الاقتصار على زوجة واحدة»[1].

ومنع تعدد الزوجات كما قلنا يأتي على حساب المرأة من حيث ازدياد أعداد العانسات، ويأتي أيضًا على حسابها من حيث العلاقات غير الشرعية التي تجمع بين الرجل والمرأة فتحمل المرأة فتتحمل ابنها غير الشرعي أو تلجأ إلى الإجهاض، ولقد بلغت وفيات النساء بسبب الإجهاض ١٠٪ من جملة الوفيات بين الأمهات[2]، هذا طبعًا فضلاً عن مشاكل اللقطاء وانتشار الأمراض السرية.

أما هؤلاء الذين يدعون إلى منع الطلاق، فترى أمرهم عجبًا، فهم يريدون تقليد الحضارة الغربية في كل شيء، ويتناسون أن تلك الحضارة نفسها قد اضطرت تحت ضغط الواقع وفي كل بلادها بما فيها إيطاليا بلد البابا إلى إباحة الطلاق، لأنه ضرورة إنسانية واجتماعية، وما دام الطلاق قد فرض نفسه على كل البلاد الأوروبية فمن العجب إذا أن يطالب به هؤلاء الذين تولهم أمريكا والغرب، على أن هذا المطلب في حد ذاته يكشف عن حقيقة هامة وهي أن القصة كلها مفتعلة للهجوم على شرائع

(١) هذا على زمن شوبنهور فما بالك اليوم!

(٢) وفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية.

الإسلام لا أكثر ولا أقل، فهؤلاء لا يعنيهم تحرر المرأة في الشرق ولا في الغرب، والموضوع ليس إلا قفازًا للهجوم على الإسلام خدمة لأهداف الدوائر الغربية المشبوهة.

◆◆◆

obeikan.com